الخصخصة : تواطئ السلطة ورأس المال

الدكتورة أحلام بيضون

مما لا شك فيه أن الخصخصة هي مطلب رأسمالي-إمبريالي إذا صحت التسمية، ورد من الغرب تحت ضغط الشركات الكبرى، المتعددة الجنسيات، كي تسهل الطريق أمام إمساكها بالإقتصاد العالمي في مختلف الميادين الإقتصادية. هذا الموضوع المتشابك بين داخل الكيانات وخارجها، والمتداخل بين الإقتصاد والسياسة كان له أسباب (١)، وله تداعيات(٢).

١- أسباب الضغط باتجاه الخصخصة

طبعا يصب ذلك في مصلحة الشركات العملاقة، وهذه الشركات هي طبعا أجنبية، أمركية في الدرجة الأولى أو أوروبية ... وطبعا هذه الشركات هي بحاجة لمواد أولية من أجل تشغيل آلاتها، وهي أيضا بحاجة إلى أسواق مفتوحة تصرف فيها إنتاجها. فلو كانت المؤسسات المنتجة تشكل جزءا من القطاع العام، فإن التعامل معها يصبح صعبا بسبب البيروقراطية والمحاسبة، خاصة في الدول التي تحافظ على مصالح شعوبها وثرواتهم الطبيعية. إذن يجب تحويل المؤسسات إلى القطاع الخاص، أي ما سمي بالخصخصة. ولكن كلما كان أصحابها أو القائمين عليها ذوي نفوذ أو لهم مواقع في السلطة أو مدعومين من قبلها، كلما سهل أمر التعامل معها. في مثل تلك الظروف يصبح بإمكان الشركات الكبرى أن تضع يدها عليها بسهولة والقيام باستغلالها لصالحها، مع مراعاة جانب المصلحة لشركائهم في الدول الأطراف حيث توجد الموارد أو أسواق الإستهلاك. طبعا وبشكل عام كانت الحكومات تخضع لسيطرتها المباشرة الأمور الحياتية، أو التي تمثل ثروات وطنية، كالتزويد بالمياه بالغاز، بالكهرباء، أو ذات الأهمية الأمنية، كالإتصالات، أو المواصلات، أو الأمن. لذلك قامت الحكومات في أواخر الخمسينات وحتى أواخر السبعينات بحركات تأميم لشركات النفط والغاز، وكان ذلك مظهرا من مظاهر الإستقلال. فالمصريون لا يجب أن ينسوا تأميم قناة السويس والحرب الثلاثية التي اندلعت ضد مصر، ولا يجب أن تنسى الشعوب العربية بشكل عام سعادتها يوم قامت الحكومات بتأميم شركات النفط.

ماذا استجد إذن كي تلجأ بعض حكومات العالم الثالث إلى الخصخصة والترويج لها؟

إن الدول التي خسرت شركاتها الإستغلال المباشر للأسواق وللموارد الأولية أصيبت بأزمات إقتصادية، كما هددت مصالحها الحيوية، ليس أقلها ما تمخض عن منع تصدير النفط الذي اتخذته دول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية إبان حرب عام ١٩٧٣ ضد إسرائيل. طبعا بدأ البحث عن السبل التي تعيد الأمور إلى سابق عهدها. وكانت الخصخصة هي شعار المرحلة، مع شعار تقسيم العمل، وتبنت المؤسسات المالية

والإقتصادية العالمية هذه الشعارات. وبدأ التسويق لعولمة الإقتصاد، وحل محل استراتيجيات التعاون بين شمال وجنوب الكرة الأرضية والعون الإقتصادي والمالي المتوجب من قبل الغنية اقتصاديا إلى الدول الأكثر فقرا. بلغت فكرت الخصخصة والعولمة مداها في التسعينات. وكانت السلطات في مختلف البلدان هي الأقدر على القيام بذلك. وذلك ببسط الأمن، والقيام بكل التدابير التي تتطلبها العولمة، وخاصة تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد العالمي ومنظمة التجارة العالمية. لقد أصبحت الحكومات تنفذ أجندات الشركات الكبرى، ووصل الأمر إلى حد شن الحروب، فكانت حروب الخليج، وكانت الحملة الغربية ضد النظام الإيراني الذي أراد أن يخرج ببلاده عن السياق العالمي. لم تخف الولايات المتحدة نواياها عندما أعلنت الحرب على أفغانستان والعراق، فهي تدافع عن مصالحها الحيوية ورفاهية شعبها، وهي لن تتردد عن فرض الديموقراطية بالقوة، والديموقراطية المقصودة كانت تلك التي لا تمنع تدخلها كيفما تريد ومتى تريد في شؤون الدول التي اعتبرتها هدفها الأول. طبعا أصبح مفهوما أن تصنف الإدارة الأميركية البلدان في محورين: المحور الأول ويضم الأنظمة التي تتماها مع سياساتها الأمنية والإقتصادية والمالية، ومحور الشر وهي تلك الأنظمة التي رفضت أو ترفض الإنصياع للتعليمات الأمركية وتحاول الحفاظ على مكتسباتها الوطنية وموارد بلادها وقراراها الحر. لقد امتدت محاولات الهيمنة الأمركية لتشمل الحكومات والمنظمات وحركات التحرر. فقد صنفت في نفس الخانة مثلا حزب الله في لبنان وحركة حماس والطالبان والقاعدة وسوريا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا. بينما صنفت في محور الإعتدال مصر والأردن والسعودية وحكومة الحريري ومن بعده السنيورة والسلطة الفلسطينية.

إن توجه الحكومة الأمركية والحكومات التي تعاونت معها باتجاه الخصخصة يصبح مفهوما على ضوء ما سبق؛ ما ليس مفهوما أن تلجأ حكومات العالم الثالث إلى الخصخصة نزولا عند طلب الحكومات الغربية، بما يشكله ذلك من تضييق على المواطنين المتوسطي الحال أو الفقراء. لكن ذلك يصبح مفهوما حين نعرف أن المستفيدين من الخصخصة سيكونون في الدرجة الأولى هم من هم في السلطة أو مافيات المال الذين بإمكانهم الدخول في شراكة مع الشركات الأجنبية. لهذه الأسباب تحمس أصحاب رؤوس الأموال خاصة من كانوا في السلطة لمشروع الخصخة، وجيشوا لها كل الإمكانيات، محليا وخارجيا، تحت شعار تشجيع الإستثمار وجذب رؤوس المال، والمساعدات الأجنبية، وكان لا بد من أجل ذلك من الأرضية اللازمة لكل ذلك ولو بالقوة والإستبداد. فما هي تداعيات ذلك على مختلف المجتمعات؟

٢-نتائج وتداعيات الخصخصة ووسائلها

طبعا ينتج عن الخصخصة مافيات، فساد، استنفاذ لمقدرات البلاد، إفقار، عدم إستقلال في القرار، تواطئ، بالنتيجة أزمات إقتصادية على مستوى العالم، حراك وثورات على مستوى الشعوب. أما كيف يبدو ذلك ولماذا فسنتولى شرحه فيما يلي.

فلكي تأهل بعض الشخصيات أو الشركات الوطنية نفسها كي تكون شريكا كفوءا للشركات الأجنبية **العملاقة**، لا بد من أن يكون بإمكانها أن توفر لتلك الشركات ما تطلبه من البلد المقصود، المعني بذلك. فيجب أن يكون بمقدورها أن توفر مثلا المواد الأولية المطلوبة كالنفط، أو الفوسفات، أو اليورانيوم، القمح، السكر، البن، القطن، المواد المستخدمة في الإلكترونيات، أو الخدمات الإستهلاكية المختلفة كالإتصالات، الإستخدام، االكهرباء...

ولكي يكون بإمكان هذه الشخصيات سواء كانت مادية أو معنوية، أي أفرادا أو شركات محلية، توفير ما سبق ذكره من خدمات ومواد أولية وسوق استهلاكية، فإنه لا بد من أن تكون ذات **نفوذ إما مالي أو إقتصادي أو سياسي**. من هنا تبدأ لعبة المال والإقتصاد والسياسة، وتبدأ لعبة تبادل المصالح، وتبدأ لعبة وضع اليد على مقدرات البلاد، وتبدأ لعبة الفساد وتبييض الأموال.

يتبين لنا من خلال ما سبق مدى حاجة أصحاب رؤوس الأموال لعلاقات وثيقة بمراكز القرار في كل دولة على حدا، فينخرط بالسلطة إما مباشرة، أو بصورة غير مباشرة وذلك من خلال إقامة علاقات وثيقة مع من هم في السلطة. ولن تقام مثل تلك العلاقات مجانا، سيكون هناك **منافع متبادلة** بحيث أن رجال السلطة يسهلون لرجال الأعمال الوصول إلى الهدف الإقتصادي المنشود، سواء كان ذلك موردا وطنيا، أو خدمة استهلاكية أي تتعلق بفتح أسواق البلد لمحتكر معين. يتبين أيضا صعوبة فك الروابط بين الجماعات المنتفعة. أي جماعات السلطة وجماعات المال والإقتصاد. ينتج عن ذلك **حماية مشتركة**، وتتشكل **مفيات** متعددة. تتمثل **باحتكار الحقول الإقتصادية** على اختلاف أهميتها من قبل نفس الجهات، وكذلك **باحتكار السلطة** من قبل نفس الجهات. ينتج أيضا **صعوبة التخلي عن السلطة** لأن ذلك من شأنه، ليس فقط أن يقفل باب رزق كبير عن تلك الشخصيات والفئات، بل أيضا إمكانية فتح باب المساءلة إن كان هناك نوع من هذه المساءلة في الدولة المعنية. باختصار إن ترك السلطة يعني النهاية الحتمية لتلك الفئات نهاية اجتماعية، معنوية، وربما نهاية نهائية.

ينتج عما سبق **إفقار واستبداد** على مستوى الشعب: الإفقار لأنه يتم استغلال موارد البلاد والتصرف بها لغير صالح المواطنين، بما يشكل **نهبا منظما** لتلك الثروات. واستبداد، لأن سلطات على النحو الذي ذكرناه سابقا لا يمكن لها إلا أن تكون مستبدة. والإستبداد يتمثل بالتفرد بالسلطة وبالتضيق على حقوق الإنسان. لكن الإستبداد لا يعني فقط كبت الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، بل يمكن أن يتمثل في حرية صورية بحيث يسمح للمواطنين بأن ينتقدوا كما يريدون، دون أن يكون لذلك أي صدى على مستوى التأثير في تركيبة الحكم أو آلية عمله، كما هو حاصل في لبنان مثلا، هذا على مستوى الداخل. أما على مستوى الخارج، فإن السلطة في الدولة لا تكون مستقلة، بل **تخضع بطبيعة الحال لقرار خارجي**، وهذا القرار الخارجي يكون هو أيضا خاضع لإرادة الشركات الكبرى العملاقة. لفهم ذلك

نـذكر هيمنـة الشـركات العملاقـة الأمركيـة علـى القـرار السياسـي الأمركـي بحيـث أن الإمـلاءات تصـدر عـن المنظـرين الإقصـاديين الـذين تسـتعين بهـم تلـك الشـركات، والتـي تـدفع لهـم المبـالغ الطائلـة، باتجاهـات معينـة. ويـتم تصـوير المسـائل للمـواطنين أو مـن يسـموهم دافعـوا الضـرائب بأنهـا ليسـت سـوى حمايـة لمصـالحهم، ورفـاهم، وتقـدمهم، وتفـوقهم. أمـا بالنسـبة للخـارج فيرفـع لـواء المصـالح الأمركيـة الحيويـة، أو غيـر الأمركيـة. وبمـا أن تلـك الـدول لا تـزال تـتحكم بمصـير العـالم والشـعوب مـن خـلال قوتهـا العسـكرية وهيمنتهـا علـى القرار الدولي من خلال تفردها باستعمال **حق النقض** الفيتو.

مـا تقـدم ينـتج عنـه حرمـان الشـعوب مـن مواردهـا الطبيعيـة، تفـاوت كبيـر فـي مسـتوى المـداخيل، ومسـتوى المعيشـة، **وخلـق طبقـات اجتماعيـة غيـر متجنسـة**، بحيـث تتكـدس الثـروة فـي يـد أقليـة تمسـك الإقتصـاد والسـلطة، بينمـا تبقـى الأكثريـة السـاحقة مـن الشـعب فـي فقـر وتهميش كبيرين.

إن كـل مـا تقـدم هـو عبـارة عـن أزمـات متعـددة، أزمـات اقتصـادية، أزمـات اجتماعيـة، أزمـات بـين المـواطنين والسـلطات الحاكمـة التـي تظهـر غريبـة عـن شـعوبها. هـذه الأوضـاع تكـون **مولـدة للإنتفاضـات والثـورات** والإنقلابـات علـى الحكـام. وهـذا مـا نشـهده اليـوم ونعيشـه بـأجلى صوره.

إن مـا أتينـا علـى ذكـره أي التـواطئ بـين السـلطة وأصـحاب رؤوس الأمـوال لـيس جديـدا، إنمـا الجديـد ضـخامة العمليـة مـن خـلال العـودة إلـى الخصخصـة والإحتكـار، والتـي كـان قـد وضـع حـد لهـا، علـى الأقـل فيمـا يتعلـق بـالموارد الوطنيـة الحيويـة كـانفط مـثلا، فـي السـتينات والسـبعينات، سـنوات شـهدت حركـات **التـأميم** الكبـرى لشـركات الـنفط فـي مختلـف البلـدان المنتجـة وخاصـة البلـدان العربيـة. ذلـك عـاد بـالنفع علـى الشـعوب رغـم عـدم مثاليـة الحكومـات فـي ذلـك الوقـت. يومهـا لـم تتحـرك الشـعوب للثـورة علـى الصـورة التـي نراهـا اليـوم، ذلـك أن الشـعوب كانـت مهتمـة أكثـر بمسـألة الإسـتقلال، وكانـت متمهلـة، أي تعطـي الفرصـة للحكـام بانتظـار أن يسـيروا بـالبلاد إلـى حيـث طموحاتهـا وآمالهـا. بالنسـبة لمناطقنـا تـم خلـق أزمـة طويلـة الأجـل لنـا تتمثـل فـي زرع الكيـان الصـهيوني فـي قلـب العـالم العربـي. جـرت المحـاولات العديـدة لجعـل ذلـك الكيـان لـيس أمـرا واقعـا بالفعـل، بـل بالقـانون أيضـا. وجـدت هـذه الجهـود مـن قبـل الغـرب مـن أصـغى إليهـا مـن الحكـام العـرب، فـابرم الـبعض اتفاقيـات سـلام كمصـر والأردن، بينمـا دخلـت السـلطة الفلسـطينية فـي حلقـة مفرغـة مـن المفاوضـات غيـر المجديـة. فـي ذات الوقـت كانـت إسـرائيل تصـب جـام غضـبها علـى لبنـان بوصـفه الخاصـرة التـي تـؤلم سـوريا، الدولـة العربيـة التـي لـم تقبـل الـدخول فـي اتفاقيـة سـلام تكـون فيهـا مصـلحة لإسـرائيل علـى حسـاب المصـالح السـورية والعربيـة. طبعـا هـذا الوضـع ضعضـع الشـعوب العربيـة إن لـم نقـل أضـاعها، فقـد وقعـت بـين شـعارات متناقضـة، فمـن جهـة إسـرائيل عـدو مجـرم، والشـعوب العربيـة تشـهد مـا يقترفـه ذلـك الكيـان فـي لبنـان وفلسـطين، وفـي الوقـت ذاتـه هنـاك تـرويج للسـلام معهـا. ولعـل قبـول الفلسـطينين للـدخول فـي مفاوضـات مـع الإسـرائيليين،

وتكوين السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية كان أكثر سوءا مما أقدمت عليه مصر والأردن أو غيرها من الدول العربية التي قبلت التطبيع، ذلك أن الفلسطينين هم المعنيون قبل أي جهة أخرى.

على صعيد الداخل كانت الشعوب تنتظر أن تقوم الأحزاب أو الجيوش بحركات تغيرية، لكن ذلك لم يحصل، بل جلُّ ما حصل انقلابات عسكرية للإستيلاء على السلطة. ولعله من المفيد أن نذكر أن أول حركة شعبية رمت إلى إصلاح النظام عن طريق تغيره قد حصلت في لبنان في أوائل السبعينات حيث سارت المظاهرات المطالبة بذلك، وكان الطلاب الجامعيون يخرجون بالمئات وينضم إليهم العمال. ولعل مقتل النائب الشعبي معروف سعد وهوعلى رأس مظاهرة في صيدا من قبل رجال السلطة، كان الشرارة التي أولعت الحرب الأهلية. طبعا إن فشل الحركة الشعبية في لبنان، بسبب الهيمنة السريعة عليها من قبل الأحزاب المتعددة الولاءات الخارجية، والتدخل الفلسطيني المباشر، ثم السوري والرعاية الأمركية، وما حصل في ذلك البلد من مصائب بعد ذلك، جعلت الشعوب العربية تحسب ألف حساب لأي تحرك ممكن.

أما اليوم وبعد حركة الخصخصة وتحرك الولايات المتحدة للهيمنة بالقوة على البلدان المنتجة للموارد، ثم ما كان من غزها لأفغانستان والعراق، وفشلها في تحقيق غاياتها في البلدين المذكورين، كما إحباط مخططاتها ضد إيران وسوريا، ومن ثمة أزمتها الإقتصادية الكبرى وما جرته من أزمات لغير بلدان، وتغير الحكم في الولايات المتحدة، وفشل إسرائل الذريع أمام حزب الله في لبنان، ثم في غزة، وفشل مفاوضات السلام المتكررة بين السلطة والإسرائيلين، وتبين كذب الوعود الأمركية، أدى بالشعوب إلى وقفة مع الذات. يضاف إلى كل ذلك ت**طور وسائل الإتصالات وتأثيرها على وسائل الإعلام،** ووصول أخبار العالم كله للشباب الصاعد في بيوتهم وجامعاتهم وأماكن عملهم، جعل الشباب يعون ما يحدث، فكان التهئ للثورات من داخل صفحات **الأنترنت خاصة الفيس بوك**. إن الشباب كان يمكن أن يتحركوا في وقت واحد في كل البلدان العربية، غير أن الإستقلالية التي منحت لشباب كل بلد على حدا كي ينتضموا في خلايا لها قراراها الذاتي هو الذي جعل الثورات الشبابية العربية تظهر في تواريخ متتالية، وسارت النار في الهشيم من بلد إلى بلد.